

تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / رئيس وأعضاء مجلس إدارة
شركة مطاحن وسط وغرب الدلتا
"شركة مساهمة مصرية"

المقدمة

راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا "شركة مساهمة مصرية" والمتمثلة في المركز المالي في ٣٠ يونية ٢٠٢٥ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وملخص للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

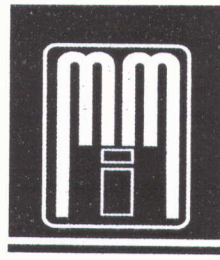
مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة، فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية اختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

وتنحصر مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أية أخطاء هامة ومؤثرة.

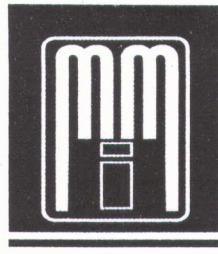
وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية وتعتمد الإجراءات التي تم اختيارها على الحكم الشخصي للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدي تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في اعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء رأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدي ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.



وإننا نري أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

أساس إبداء رأى متحفظ

- (١) عدم قيام الشركة بتعديل المادة رقم (٧) من النظام الأساسي للشركة وفقاً لآخر تعديلات على هيكل المساهمين.
- (٢) تبين لنا مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" فقرة رقم (٩) الخاصة بقياس المخزون والذي تبلغ قيمته ١٤٩,٣٧٨ مليون جنيه مصري، والتي تبين أنه "يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل" حيث قامت الشركة بذلك في تقييم مخزون الإنتاج التام فقط دون باقي عناصر المخزون، ويتعين على الشركة الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٢) في تاريخ القوائم المالية في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.
- (٣) تبين لنا وجود مخزون قطع غيار راكد وبطيء الحركة بالمخازن بقيمة قدرها (نحو ٢٧٠,٨٦٤ ألف) جنيه مصري (وفقاً لحصر الشركة)، ويتعين العمل على التصرف الاقتصادي في هذا المخزون بما يعود بالنفع على الشركة مع إعادة تقييم المخزون الراكد وفقاً للتكلفة أو صافي القيمة الاستردادية أيهما أقل وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون" فقرة (٣٤)، وكذلك عدم شراء أي أصناف متوافر لها أرصدة بالمخازن وقت الشراء وكذلك العمل على استخدام الأصناف الموجودة بالمخازن ولم يتم صرفها منذ فترات.
- (٤) تبين لنا توقف رصيد أقساط بيع أراضي مبيعة لم تسلم (مطحن قشعوى بدسوق) بقيمة ١٥٩٤٤٧٦,٩٥ جنيه مصري ضمن حساب الالتزامات طويلة الاجل يتعين على إدارة الشركة دراسة أسباب التوقف وموافاتها بها.
- (٥) تبين لنا مخالفة توصيات الجمعيات العامة المتتالية للشركة بموالة الشركة القابضة للصناعات الغذائية للحصول على القرارات المنظمة للتصرف في المبالغ التالية ضمن الالتزامات طويلة الأجل:
 - بواقي الحصص النقدية منذ عام ٨٦/٨٥ حتى ٩١/٩٠ بقيمة ١٨٥٥٣٩٣,٢٧ جنيه مصري.
 - حصة العاملين عن الخدمات المحلية والمركزية ١٥٪ بقيمة ٢٠٨٨٨٩١,٤٠ جنيه مصري.
- (٦) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتكوين مخصص بقيمة الضريبة الإضافية الناتجة عن فروق فحص ضريبة المبيعات / القيمة المضافة عن الفترات ٢٠١٣ : ٢٠٢٤ وبالبالغة ٢٨٨,٢٦٠ مليون جنيه مصري وفقاً لمطالبة السداد برقم صادر ٨٠١٥ في ٢٩ يونيو ٢٠٢٥، حيث أن الضريبة الإضافية تحسب حتى تاريخ سداد أصل الدين.



(٧) تبين لنا قيام إدارة الشركة بتكوين مخصص ضرائب متنازع عليها (ضريبة دخل) في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ بمبلغ ٣٠ مليون جنيه مصري عن الفترات ٢٠١٥/٧/١ : ٢٠٢٥/٦/٣٠ ولم نواف بالدراسة التفصيلية لتكوين المخصص المشار اليه أعلاه وكذا المستندات المؤيدة لتلك الدراسة، كما تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بتكوين مخصص بقيمة الضريبة الإضافية الناتجة عن فروق فحص ضريبة الدخل أعلاه، حيث أن الضريبة الإضافية تحسب حتى تاريخ سداد أصل الدين.

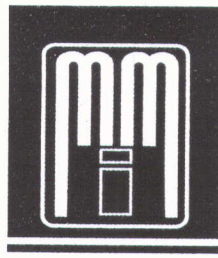
(٨) وفقاً لمحضر المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية أسفرت التسوية المالية لمنظومة تحرير الخبز عن الفترة من ٢٠٢٥/٤/١ حتى ٢٠٢٥/٦/٣٠ بأن قيمة المستحق للهيئة عن الغرامات التموينية مبلغ ٧,٦٥٤ مليون جنيه مصري، وقد تبين لنا قيام إدارة الشركة بتكوين مخصص عقوبات المطاحن بقيمة ١٨ مليون جنيه مصري في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥، بفارق قدرة ١٠,٣٤٦ مليون جنيه مصري تم تكوينها بالزيادة وكان يتعين على إدارة الشركة استخدام تلك الزيادة في تدعيم المخصصات الواجب تدعيمها.

(٩) وفقاً لقرار مجلس إدارة الشركة رقم (٢٢) في جلسته رقم (١٠) المنعقدة بتاريخ ٢٥ أغسطس ٢٠٢٤، قامت إدارة الشركة بالتعاقد مع مكتب الأستاذ/ محمد فريد محمود عيسى - المحامي، لاتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لمباشرة دعوى الاستئناف رقم ٢٩٦ لسنة ٤٨ ق، استئناف عالي طنطا، بخصوص قيام ملاك مطحن خالد بن الوليد بشبين الكوم (ورثة يعقوب سابا) بالدعوى رقم ٢٠١٢/٢٧٣ بالمطالبة باستعادة أرض المطحن وآلاته.

هذا وقد قضت محكمة النقض بجلسة ٢٠٢٣/١١/١٩ بمساندة ما ادعاه الطاعنون بأن ملكية مورث المدعين قد أخذت غصباً وبدون تعويض يذكر، وقد أعيدت الدعوى لاستئناف شبين الكوم والتي قامت بمساييرة الاتجاه الذي ذهبت اليه محكمة النقض والقضاء بإحالة الدعوى لمكتب الخبراء لإعادة تقدير قيمة الأرض بالقيمة الحالية والتي قد تصل الى مائة مليون جنيه.

ولم نواف بأية إفادة من القطاع القانوني حول تقدير قيمة الالتزام المالي المحتمل على الشركة لتحديد المخصصات المالية اللازمة لمواجهة أي التزامات قانونية محتملة، بما في ذلك الغرامات، الرسوم، والمصروفات إن وجدت، والتي قد تتحملها الشركة نتيجة لهذا النزاع القانوني.

(١٠) تبين لنا عدم قيام إدارة الشركة بسداد المساهمة التكافلية التي بلغت قيمتها ٦٧٨١٣٠٧ جنيه مصري ضمن أرصدة الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات عن العام المالي المنتهى في ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، بالمخالفة للكتاب الدوري رقم (٤١) الخاص بضوابط تطبيق أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية رقم (٩٠٩) لسنة ٢٠١٨.



(١١) لم يتم اجراء التصفية الصفريّة للصوامع والمطاحن والشون في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ للأقماح ملك الشركة والاقماح ملك الهيئة العامة للسلع التموينية، مما يستوجب على الشركة اجراء التصفية الصفريّة.

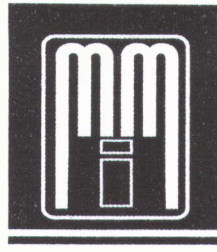
(١٢) عدم اجراء المطابقات والمصادقات في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ مع الشركات التالية:

- الشركة القابضة للصناعات الغذائية عن أرصدة منظومة المكرونة البالغ رصيدها ٦٣,١٧٨ مليون جنيه مصري
- الشركة العامة للصوامع والتخزين والبالغ رصيدها ٦,٤٢٤ مليون جنيه مصري.
- الشركة العامة لتجارة السلع والبالغ رصيدها ٥٤,٨١٤ مليون جنيه مصري.
- شركة مضارب الدقهلية البالغ رصيدها ١٩,٥٥٤ مليون جنيه مصري.
- مصنع مكرونة الأميرة البالغ رصيده ١٩,٥٥١ مليون جنيه مصري.
- الشركة العامة لتجارة الجملة البالغ رصيده ١٣,٣٦٩ مليون جنيه مصري.

(١٣) بلغت ايراد مخلفات الطحن ٤١,٠١٦ مليون جنيه مصري، وقد تبين لنا عدم قيام الشركة بحصر كميات المخلفات الناتجة عن الطحن من خلال وضع أسس ومعدلات تقديرية لها واثباتها بالدفاتر من خلال دورة مستندية ووضع سياسة بيعيه لها تتفق وطبيعة تلك المخلفات، كما تبين لنا وجود تفاوت كبير في أسعار بيع المخلفات الناتجة من خلال قطاع المنوفية حيث يتراوح سعر بيع الطن بين ١٥٠٠ جم: ٦٨٥٠ جم.

(١٤) لم نواف بمصادقات بنك SAIB وبنك مصر فرع بنها والبالغ رصيدهما في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ مبلغ ٦٣٧٣٩٥ جنيه مصري ومبلغ ٢٩٦٤ جنيه مصري.

(١٥) تبين لنا وجود الات ومعدات لكل من المطاحن التالية (سلندرات المحلة، مطحن الاتحاد، مطحن دسوق، مطحن سلندرات بنها، مطحن سرس الليان، مطحن ٢٣ يوليو) - مرتبطة بالبده في إجراءات الاحلال والتجديد في وحدات الشركة - غير مستخدمة ضمن رصيد حساب التكوين الاستثماري بلغ ما أمكن حصره في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ مبلغ ١١,١٢١ مليون جنيه مصري ولم يتم الاستفادة منها أو استغلالها حيث تم شراء بعضها منذ عام ٢٠١٩.



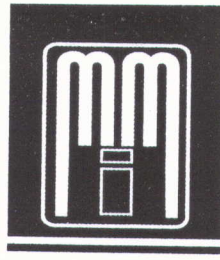
(١٦) لم تقم إدارة الشركة بالالتزام بتطبيق متطلبات معايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩، ولم تقم بتعديل السياسات المحاسبية والافصاح عن أثر التطبيق على القوائم المالية، وهي كما يلي:

- لم تقم إدارة الشركة بإعداد دراسة للخسائر الائتمانية المتوقعة وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) "الأدوات المالية" على الأصول المالية ولم تتمكن من القيام بإجراءات بديلة للتحقق من صحة تقييم أرصدة تلك الأدوات المالية في ذلك التاريخ.
- لم تقم إدارة الشركة بالإفصاح الكافي على السياسات المحاسبية المتعلقة بإيراد وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء".
- لم تقم إدارة الشركة بتطبيق متطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٩) "عقود التأجير" حيث يحدد هذا المعيار المبادئ المتعلقة بالاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود التأجير بهدف ضمان أن يقدم المستأجرون والمؤجرون معلومات ملائمة بطريقة تعبر بصدق عن تلك المعاملات، وتقدم هذه المعلومات أساساً لمستخدمي القوائم المالية لتقييم أثر عقود التأجير على المركز المالي والاداء المالي والتدفقات النقدية للمنشأة، ولم تتمكن عن طريق الإجراءات البديلة من التحقق من صحة واكتمال إيرادات ومصروفات الإيجارات.

(١٧) تبين لنا عدم تضمن الإيضاحات المتممة الإفصاح عن تاريخ وسلطة اعتماد القوائم المالية طبقاً لمتطلبات الفقرة (١٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (٧) "الأحداث التي تقع بعد الفترة المالية".

(١٨) لم نواف بالدراسة المعتمدة والخاصة بإعادة النظر في الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، كما لم تقم الشركة بتحديث نسب اهلاك الأصول الثابتة بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية وفقاً لتلك الدراسة.

(١٩) قامت إدارة الشركة بإجراء مقاصة بين مبيعات بيع مخلفات عجين هالك مصنع الكرونة بقطاع المنوفية وبين مصروف خامات ومدخلات انتاج، بلغ ما أمكن حصره بالعينة المختارة مبلغ ٥٢٨٠٠ جنيه مصري قيمة ٦,٦ طن في شهر يناير ٢٠٢٥، مبلغ ٣٥١٠٠ جنيه مصري قيمة ٥,٤ طن في شهر مارس ٢٠٢٥، ٩٠٨٦٠ جنيه مصري قيمة ١٢,٩٨ طن في شهر يونيو ٢٠٢٥، بالمخالفة لإدارة الشركة لل فقرات رقم ٣٢ و ٣٣ من معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية حيث نصت الفقرة ٣٢ على "على المنشأة ألا تقوم بإجراء مقاصة بين الأصول والالتزامات أو الدخل والمصروفات ما لم يكن ذلك مطلوباً أو مسموحاً به بمقتضى معيار محاسبة



مصري" ، كما نصت الفقرة ٣٣ على "على المنشأة أن تعرض بصورة منفصلة الأصول والالتزامات والدخل والمصروفات حيث إن إجراء مقاصة في قائمة المركز المالي أو في قائمة الدخل أو في قائمة الدخل الشامل يقلل من قدرة مستخدمي القوائم المالية على فهم المعاملات والأحداث والظروف الأخرى التي حدثت وتقييم التدفقات النقدية المستقبلية للمنشأة إلا إذا كانت المقاصة تعكس جوهر المعاملة أو الحدث ولا يعتبر من قبيل المقاصة عرض الأصول بقيمتها الصافية بعد خصم التخفيضات الخاصة بها ومنها على سبيل المثال خصم التخفيض الناتج عن تقادم المخزون الرائد من بند المخزون وخصم الاضمحلال الناتج عن الديون المشكوك فيها من بند المدينين".

الرأي المتحفظ

وفيما عدا تأثير كافة التسويات المحتملة والتي كان من الممكن تحديد ضرورتها إذا تمكنا من تحقيق ما ورد بالفقرات السابقة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن وسط وغرب الدلتا " شركة مساهمة مصرية " في ٣٠ يونية ٢٠٢٥ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

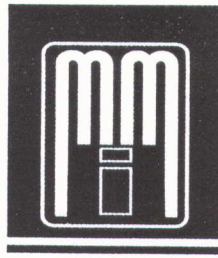
مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

(١) تبين لنا مخالفة معيار التدفقات رقم (٤) فقرة رقم (٤٣)، (٤٤) في الإفصاح عن المعاملات غير النقدية، حيث ينبغي استبعاد معاملات الاستثمار والتمويل التي لا تتطلب استخدام النقدية أو ما في حكمها من قائمة التدفقات النقدية، وينبغي الإفصاح عن مثل تلك المعاملات في مكان آخر في القوائم المالية بطريقة توفر كافة المعلومات الملائمة عن تلك الأنشطة الاستثمارية والتمويلية.

(٢) تبين لنا عدم الالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (١) عرض القوائم المالية بالإفصاح في القوائم المالية وصف طبيعة وغرض كل احتياطي مدرج ضمن حقوق الملكية وفقاً للفقرة رقم (٧٩/ب).

(٣) تبين لنا عدم الانتهاء من تسجيل أراضي بقطاع الغربية (شونة النصر)، وقطاع المنوفية (مطحن سرس اللبان القديم، مطحن المعداوى بمنوف)، وقطاع القليوبية (مخازن كفر الشيخ، مخبز بنها)، وقطاع البحيرة (مطحن كفر الدوار، مخزن كوم حمادة، مطحن دمنهور + المخبز + الصومعة) ويتعين سرعة الانتهاء من تسجيل الأراضي حفاظاً على أصول الشركة.

• تم إعداد تقرير تأكد مستقل عن مدى الالتزام بقواعد الحوكمة.



تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

- تمسك الشركة حسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص عليه القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات، وقد تم جرد المخزون بمعرفة إدارة الشركة طبقاً للأصول المرعية.
- البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر.

القاهرة في: ١٨ أغسطس ٢٠٢٥

مراقب الحسابات

